البحث العلمي عماد المستقبل

أ.د بدر سعيد الأغبري

■ يعد البحث العلمي أحد العوامل الأساسية للتنمية الشاملة في أي بلد وما نشاهده اليوم من تفاوت في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي بين الدول إنما يرجع في الأساس الى تفاوت في اهتمامها ورعايتها للبحث العلمي.

«والبحث العلمي نشاط علمي إنساني ، الهدف منه هو زيادة المعرفة وتراكمها وحل المشكلات التي تواجه المجتمع بأبعادها المختلفة»..

ومن المعلوم أن الهوة العلمية والتكنولوجية في وقتنا الحاضر بين العالم المتقدم والدول العربية آخذة في التوسع السريع ، فالحضارة الغربية الحالية هي ثمرة قرون عدة «تزيد عن ستة قرون» ، وفي نفس الوقت كانت شمس الحضارة العربية والاسلامية زاهية ومتطورة أصبحت الآن آخذة بالغياب.. ومع بداية القرن العشرين كان للعلم والتكنولوجيا مساراً واضحاً حيث رسخت مفاهيمه ووضحت معالمه وأهدافه وسار العالم المتقدم بخطوات سريعة واستطاع تسخير العلم في مجالات عديدة تحقق طموحاته ، ففي منتصف القرن الماضي غزا الفضاء وقضى على أكثر الأمراض الفتاكة وحاكى الطبيعة من خلال الاصطناع الكيميائي والعرب يصارع الاستعمار لنيل استقلاله ونالت الشعوب العربية استقلالها خلال النصف الثاني من القرن العشرين والسعي اللازم لمحو آثاره التي ورثته منه وحاولت الدول العربية ضمن ظروفها الراهنة وضع خططها للتوسع في مجال التعليم بمراحله المختلفة وفعلاً استطاعت الدول العربية فتح الآلاف من المدارس للمرحلة ما قبل الجامعة وكذلك مئات الجامعات والمعاهد في التخصصات المتعددة والمتنوعة وهذا يمثل جزءاً هاماً من البنية التحتية التي يرتكز عليها التقدم العلمي ونجم عن ذلك ازدياد كبير في عدد الخريجين الجامعيين والاختصاصيين في كثير من المجالات لدرجة أن نسبة كبيرة من هؤلاء الخريجين لم يجدوا لهم عملاً في السوق المحلية ولا العربية بقطاعيه العام والخاص مما أدى الى هجرة الأدمغة «العقول» من الوطن الأم الى الدول المتقدمة..

إننا نعتقد من خلال الاحصائيات العالمية أننا لم نصل بعد الى فائض في الاختصاصيين يؤدي الى استمرار نزيف الأدمغة الى خارج الوطن العربي ، وإنما نتيجة خلل في خطط استثمار القوى العاملة لأسباب اقتصادية وسياسية..

وإذا قلنا أننا خطونا خطوات كبيرة في مجال البحث العلمي حيث أنجز قسم هام من البنى التحتية «مدارس ، معاهد ، جامعات ، مراكز بحث علمي» و« أعداد لا بأس بها من الخريجين والاختصاصيين إلا أننا نرى أن المردود لا يزال ضعيفاً وليس بالمستوى المطلوب على أي معيار محلياً أم عالمياً ، إذ لاتزال مساهمة الباحث العربي في وطنه ضعيفة بالمقارنة مع مساهمة نظيره الأجنبي أو حتى مع أخيه العربي في بلاد الغربة ، وبالتأكيد أن لهذا الضعف أسبابه وهي محلية بالدرجة الأولى ونعتقد أن ضعف المردود هذا يعود الى خلل في مجموعة من النقاط الأساسية التي يرتكز عليها البحث العلمي منها عدم وضوح الرؤية لدى متخذي القرار بأهمية البحث العلمي ودوره التنموي وغياب الجامعات والمراكز البحثية عن أداء دورها العلمي والبحث ، وصعوبة التواصل والاحتكاك بين الباحثين أنفسهم واتاحت لهم فرص الحضور والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية الى جانب ضعف الانفاق على البحث العلمي وقلة الحوافز المادية والمعنوية للمشتغلين في مجال البحث العلمي.

فالثورة العلمية والتقنية التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين في ميادين الالكترونيات والحاسوب والاتصالات والتقانة الحيوية وغيرها من ميادين العلم والتقانة إلا ثمار الاستثمار في البحث العلمي والتطبيق الميداني لنتائجه.. مما يتطلب من صانعي القرار وباحثين وأساتذة من حين لآخر وبشكل مستمر من إجراء التقييم اللازم والموضوعي في أسباب تخلفنا في مجال التقدم العلمي ومسار تطوره وأسباب تفوق دول شرق وجنوب آسيا في هذا المجال.

رحيل أشجار زبيد..... واستيطان التصحر

محمد عبده مهدي

من المعروف أن الأشجار تثبت التربة وتوفر الظل والأكسجين والمنظر الجميل ،وتحمي الناس من حرارة الشمس وبرودة الشتاء..

إضافة إلى إنها تعلب الدور اللازم في تنقية البيئة من التلوث في امتصاص ثاني أكسيد الكربون وإخراج الأكسجين النقي الذي خفف لحد ولو بسيط من تلوث البيئة الذي تفرزه عوادم السيارات.

وما جعلني أخوض في موضوع الأشجار في هذا المقال هو حنيني إلى تلك الأشجار التي رأيتها في ألبوم صور خاصة بمدينة زبيد.

كم كانت جميلة تلك الأشجار المزروعة في كل مكان.. في الشوارع.. الحارات والطرق العامة...

كانت مصدر سعادتنا في طفولتنا أنا وابناء جيلي من أبناء هذه المدينة تلك الأشجار التي كانت تستوطن المساحة المسماة بـ" الميدان" وتمتد حتى نهاية الخط العام على أشكال مختلفة أهمها تلك الأشجار التي تأخذ شكل هنجر وتظلل مساحة كبيرة من الخط.

كانت تلك الأشجار التي تسلقناها كثيراً في طفولتنا تعطي المباني الأثرية الواقعة بجوارها منظراً رائعاً لا يزال يتواجد في ذاكرتنا ويشعرنا بالحنين.

وكم أجد نفسي عاجزاً عن التعبير عن مقدار الألم والحزن الذي أعيشه كلما قضيت إجازتي في زبيد وأمر مرور الكرام على أطلال تلك الأشجار التي لا وجود لها منذ بضع سنين.. ولا شيء يحتل أماكنها غير ذلك الوحش الذي يسمى التصحر والذي يغزو المدينة يوماً بعد يوم يشجعه ذلك الصمت الشديد الذي تعيشه جهة الاختصاص.

وعلى مدار تلك السنين كانت كل شجرة داخل هذه المدينة تحتضر ثم تعلن رحيلها في ذلك الصمت على مرأى ومسمع من الجميع حتى أشجار حديقة الميدان رحلت هي الأخرى. وتواصل مسلسل رحيل الأشجار حتى أشجار المنازل التي اشتهرت بها المدينة رحلت هي أيضا.

ويعود الفضل في انقراض هذه الأشجار إلى الجهة المختصة بالدرجة الأولى ثانياً مشروع مياه زبيد .

فالجهة الأولى فقدت كل نشاط لها داخل المدينة وكل مهامها هي تقارير وهمية ترفع إلى مسئوليها, تتحدث فيها عن احزمة زراعية وتشجير تقوم به في هذه المدينة وقراها ,والواقع يحكي شيئاً آخر ,وأكبر دليل من هذه القرى(قرية الجبلية) والذي أدى فيه الزحف الصحراوي الشديد إلى دفن قرى كاملة وهروب العديد من السكان إلى أماكن أخرى في الوقت الذي فيه ترسل التقارير بأن كل شيء جيد.

والجهة الثانية مشروع المياه الذي حول المدينة إلى صحراء لم تعرفها من قبل ,فكان رحيل أشجار المدينة أول ثمار هذا المشروع الذي يعد نكسة تعيشها المدينة بسبب سعر المتر المكعب من الماء والذي انفردت به المدينة دون غيرها من مدن الجمهورية.

قبل هذا المشروع كان كل سكان المدينة ملتزمين التزاماً ذاتياً بنظافة شوارع منازلهم ورشها بالماء وزراعة الأشجار أمام المنازل وسقيها بالماء بشكل متواصل وذلك يعود لحسهم الجمالي بثمار هذه الأعمال التي يقومون بها وربما معرفتهم بدور هذه الأعمال لمعاشرة تضاريس هذه المدينة.

أما الآن فلا أحب أن أخوض في ما وصلت إليه المدينة من مآس بسبب التصحر وشدة الرياح وغياب الأحزمة الزراعية التي نسمع عن تنفيذها فقط.

وبقدر الألم والحزن الذي يعيشه أبناء هذه المدينة بسبب فقدانهم لأشجار مدينتهم فإنني أطالب بالنظر لهذا الموضوع بعين المعالجة السريعة و مساءلة المتسببين في ذلك الإهمال الشديد الذي تعيشه المدينة في هذا الجانب وملف قضيتي واقع المدينة.

القضاء اليمني.... الحاجة والواقع

مهندس/ سامي عبد الله الغابري

لكل إنسان حاجات ورغبات ,ومنها يكون أهدافه الخاصة لغرض إشباع تلك الحاجات والرغبات ,ونعني بالحاجة على سبيل المثال حاجة الإنسان للطعام ,والرغبة تتمثل بأي نوع من أنواع الطعام يرغب ,ومن تلك الحاجات والرغبات ,ما يتطلب وجوده ضمن مجتمع كامل ,تتوفر فيه كافة العروض لتحقيق تلك الحاجات والرغبات.. فإذا تعدى الإنسان مرحلة توفير الحاجات الأساسية ,وضمنها يبدأ بالبحث عن كيفية توفير الرغبات وهي التي تتمثل في شروط معينة وخاصة جداً لتلك الحاجات. ومن ذلك يبدو أن التصادم أو النزاع بين الأفراد محتمل ودائم باستمرار المحفزات للأهداف الإنسانية ,وينبغي أن يتوفر مع هذه الخاصية في المجتمعات الإنسانية القضاء العادل وهو القضاء الذي يتولى أولاً تحديد حجم ونوع الأهداف الممكن تحقيقها وأساليب الوصول إليها ,ثم الفصل في النزاعات التي قد تنشأ بسبب سوء الفهم أو الأخطاء أو التعمد في الاعتداء بحياد كامل وفعالية عالية.

إن انعدام العدالة القضائية أو القضاء العادل الذي يفصل بين النزاعات المختلفة والتي هي أصلا ناتجة عن محاولة الفرد تحقيق تلك الاحتياجات والرغبات ,يجعل من حاجات ورغبات عدد كبير من أفراد المجتمع غير مقيدة بما يتلاءم مع حاجة المجتمع ككل ,فتصبح الساحة مسرحا للتحدي ومعرضاً للقوة والنفوذ, وتتشكل حالة من الفوضى الحقيقة العارمة في أوساط المجتمع. لأنه إذا كان طرفاً النزاع على الأقل كليهما يعتقد بأحقيته في بلوغ هدفه ,تبعا لأي اعتبارات حقوقية متعارف عليها ,فقد تتجاوز تلك الاعتبارات كل المحددات الطبيعية الاجتماعية لتصل إلى حد أن تكون الأهواء والمزاجية مبررا للإسراف في بلوغ الأهداف ,فإما أن تصلح ما في نفوس الناس فرداً فرداً ,أو أن تجد لهم ,حكما محايداً فاصلاً مدعوما بالسلطة التي يجب أن تشمل وتطبق على الجميع بل وتجد لنفسها القدرة على تطبيق العدالة على الجميع ,لغرض اقتناع الفرد بصحة ومشروعية حاجاته ورغباته التي يسعى لتحقيقها لئلا يتحول المجتمع الإنساني إلى مجتمع همجي يأكل فيه القوي الضعيف.

من ذلك نجد أن غياب القضاء العادل ينذر بخطر تحول المجتمع إلى مجتمع همجي فوضوي ,غير صالح لتحقيق أي من الأهداف الإنسانية المشروعة التي يجب أن تخدم المجتمع كاملاً ويحتاجها كل فرد في المجتمع ولا يمكن تحقيقها إلا في إطار مجتمع صحيح وسليم البنية والعلاقات الاجتماعية.. منظم تنظيماً صحيحاً.

ولاشك أن القضاء العادل يلعب دوراً أساسيا في تطور المجتمعات ,فإذا كانت القضية أو نقطة الخلاف بين المتنازعين خروجاً طارئاً أو مؤقتاً للوصول إلى حل سليم لمشكلة المتنازعين ,ومن ثم العودة لممارسة الحياة الطبيعية ,بشكل اعتيادي ,فإن الإطالة والتأخير الكبير في حسم الخلاف من شأنه أن يزيد من حدة الخلاف بل ويعطل عودة المتنازعين لحياتهم الطبيعية ,وبالتالي انشغالهم وتعطيل مصالحهم وجهودهم ,بالإضافة إلى ضياع أموالهم في محاولة إثبات الحق إلى جانب أي منهم ,مع العلم أن عدم تطبيق العدالة بشكل صحيح من شأنه أن يدفع بالقضية إلى مراحل أكثر صعوبة وتعقيداً وذلك أخطر أيضا من تعطيل البت في القضية لأنه يدفع بالمتنازعين لتنفيذ ما يرونه مناسباً لأنفسهم بعيداً عن السلطة الرسمية كل ذلك والوقت يمضي والحياة تتغير ويبقى المتنازعون في مواقعهم بلا حراك ,وكان الأجدر أن يلتفت كل منهم لإدارة شئون حياته ,باهتمام وتركيز أكبر ,واستثمار تلك الأموال في ما يعود عليه ,بالنفع والفائدة.

من ذلك يبدو لنا أن تأخر الأفراد في القيام بواجباتهم الحقيقية في المجتمع من شأنه أن يؤخر تطور المجتمعات ,إن لم يزدها تخلفاً.

إن فساد القضاء متعلق بعوامل كثيرة لعل أهمها تجاوز القضاء وتهميشه لحساب شريحة معينة من المواطنين الذين يرفضون الامتثال للقانون المتكيرن الذين يعيثون في الأرض فساداً ,الذين يعتبرون كافة أفعالهم وأفعال أبنائهم وحتى حراسهم المأجورين ,جميعاً أفعالاً مقدسة ,لا يجب الإشارة إليها بأنها خطأ أبدا واعتبار محاسبتهم أو محاسبة من لهم علاقة بهم ,امتهاناً لكرامتهم وهيبة كل منهم في المجتمع. والحقيقة أن مثل هذه الممارسات تؤخذ كفرصة لمن يرفضون القانون والامتثال للعدالة من بسطاء الناس أيضاً وهم يبررون بذلك خرق بعض الشخصيات في المجتمع للقانون ,طمعا في التكبر والعلو تماما كما كان قصد أولئك الأشخاص الذين لا يبدو انهم يحرصون على المكانة الاجتماعية والاحترام بين الناس إلا بإظهار مقدرتهم على تجاوز ورفض القانون ,وهو في الواقع لا يعدو إلا محاولة بائسة لاثبات الذات عبر التعدي على هيبة الدولة ثم يأتي الموظف الحكومي المسؤول عن تطبيق القانون فيتظلم ويشتكي من أنه لاسلطة له لتنفيذ القانون بسبب النفوذ والقوة التي يفرط في استخدامها مجموعة من المتكبرين في المجتمع ,ليجيز لنفسه الاحتفاظ بمنصبه وبما قد تجود عليه تلك النماذج الطاغية على حقوق البشر, بحفنة من الريالات المتسخة ثم ليسرفوا كثيراً بعد ذلك في محاولة استعادة المصداقية لأنفسهم عبر التهاون والتساهل في تطبيق القانون على عامة الناس ليتخذوا من وظائفهم مركزاً لجباية ونهب أموال العامة واستغلالهم ابشع استغلال وهذا هو الخطأ الأكبر منه الذي يعالجون به اخفاقاتهم وضعف أنفسهم.. ففي حين كان يتوجب عليهم الإصرار على تطبيق القانون ,على كل الحالات ,حتى لو كان هنالك ضغوط وتدخلات من أشخاص لهم القدرة على الاضرار بهم ,إلا انهم قرروا الإذعان لهم ,وكان الأولى الرفض مهما كلف الأمر ,لتلك المطالب وهي التي وجدت لنفسها مبررات مخافة التنكيل والطرد ربما ,إلا إنها في الواقع تمسك وإذلال لمهام وظيفية ,لأننا نستبعد المساس بالرتبة الوظيفية أو انقطاع الراتب لأنه ما من احد يخسر راتبه مع الدولة بتلك السهولة ,إلا أنها الفرصة التي يتمنى كل منهم أن يبدو فيها ضعيفا مضطراً ليبرر لنفسه اللوامة أولاً ,وللمحيط من حوله ولأطفاله وجيرانه وأصدقائه أنه استنفد كل السبل والوسائل ,للمحافظة على وظيفته التي هي مصدر رزق له ولأولاده ,وباعتبار ثقافة المجتمع العامة قد تجيز ذلك ,بالرغم من أنها مستندة على أساس باطل وركيك جداً في مقولة" قطع الرقاب ولا قطع الأرزاق" ذلك التبرير الذي يعتقد البعض أنه جل المسألة والسبب المقنع الكافي ,لفعل الشر المقرون بالقرار الخاطئ المتعمد, لسلب حقوق الناس والانحياز بمبرر الباطل والطمع والجشع واتباع الأهواء, والاعتماد بل و الاحتماء ذليلا على المخدوم أن من خسر الموظف الحكومي لاجل إرضائه كرامته ونزاهته ,وحياته إجمالاً ,ذلك التبرير المخزي لا يمنع عن الإنسان اشد أنواع العقوبات والملاحقات اليومية ,التي لا مفر له منها ,وهو عذاب النفس والنار التي تشتعل في البطون جراء سلب حقوق الناس ,والتقلب في سعير القلق والخوف من أن يصيبه ما جنى به على غيره.

وهكذا ,وكما تقدم ,نجد مسؤولية المواطن نفسه ,وهو الشخص النافذ في الدولة ,والمواطن الشخص العادي, والمواطن الشخص المسؤول المؤتمن على القانون جميعهم يكسرون النظام ويفسدونه على أنفسهم وما من خاسر غيرهم ,ولعل النقطة الأهم في ذلك ,هي الموظف الحكومي أو القاضي نفسه, الذي إن حكم بين الناس بالعدل ,اشاع العدل بين الناس ,وإن اخفق ومال إلى الباطل ,اشاع الباطل والظلم بين الناس.

ويتأثر الاقتصاد الوطني بحجم النشاط الاقتصادي والحركة التجارية في الأسواق ونظرا لأن المعاملات التجارية بحاجة إلى وجود القضاء العادل لتسهيلها وزيادة المصداقية عليها والبت في النزاعات التي قد تظهر بشكل طبيعي ,فإن غياب القضاء العادل يعيق الحركة التجارية ويرفع من نسبة المخاطر الناتجة عن الائتمان التجاري ,مع العلم أن السوق بحاجة ماسة للائتمان ولا يكفي التعامل النقدي لأنه محدود جداً ولأنواع معينة من السلع فقط ,وفي ظل غياب العدالة والاتزان في الحكم ,يبقى أمام التاجر إما الاكتفاء بالمعاملات النقدية فقط, وفيها قصور ومحدودية في التعاملات لا تخدم التجارة بشكل عام ,أو المغامرة بأمواله عبر السماح بالقروض والمبيعات الآجلة على أمل أن يتم استيفاؤها بالرغم مما قد يحرص عليه التاجر من ضمانات وعقود ووثائق إثبات لحقه. ولعل المثل الأكثر وضوحاً على حجم الخطورة واحتمال الخسارة يتمثل في التعاقدات التي يقوم بها القطاع الخاص على الأقل مع الجهات الحكومية ,إذ لا شروط ولا ضمانات ولا تعويضات يمكن أن تقبل فيما لو تسببت الجهة الحكومية في تأخير مستحقات التاجر ,ولا بالتعويض عن فوارق في الأسعار سواء تبعا لأسعار الصرف للعملات ,أو بتغير أسعار السوق.

من ذلك ,يبدو لنا بوضوح أين يمكن أن تضيع الأموال المستثمرة في المشاريع والتي يعول في نموها على نمو الاقتصاد الوطني ,وأين يمكن أن تضيع الاستثمارات أو لماذا يمكن لها أن تموت قبل ولادتها ,أو يستحيل عليها القبول بالمغامرة في السوق اليمنية.

إيران.. حسابات الحقل والبيدر..!!

□ .. لم تطابق حسابات البيدر حسابات الحقل في إيران ، وضربت نتيجة الانتخابات الرئاسية كل توقعات المراقبين الذين أجمعوا على أن رفسنجاني سيقطف الثمار لا محالة وأن محمود أحمد نجاد أبعد من ذلك.. ولكن ما جرى كان العكس.

ماذا جرى ما بين الانتخابات الأولى وانتخابات الإعادة؟ هذا السؤال سيقض مضاجع المتابعين والمهتمين بالشأن الإيراني ، فقد جرت في النهر مياه كثيرة دون أن يشعر أحد ، ويبدو أن رفسنجاني وأنصاره من المحافظين والمعتدلين قد ناموا على حرير الفارق البسيط الذي جاء لصالحه في الانتخابات الأولى وأضافوا إلى ذلك قناعتهم بأن أصوات الاصلاحيين جميعها ستصب في خزان مرشحهم ، فيما الاصلاحيون قد أسروا في أنفسهم (فخار يكسر بعضه) وما دام مرشحنا قد خسر من الجولة الأولى فليأت من بعدنا الطوفان ، وكان ياما كان في قديم الزمان..!!

يعني .. راحت على رفسنجاني ، الانتخابات ، فما كل ما يتمنى المرء يدركه .. تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ، وقد كانت رياح الانتخابات عتية عاصفة وغير متوقعة بالنسبة له ولمؤيديه.

فضل النقيب

إذا أنت لم تشرب مرارا على القذى ظمئت وأي الناس تصفو مشاربه؟

ويبدو أن نجاد قد فاجأه الفوز الكبير كما فاجأت صاحبه الخسارة الكبيرة .. وهذا يرتب أعباء على الرئاسة الجديدة ، ومنها إرضاء الملايين من الناس الذين لم يصوتوا لنجاد والملايين الأكثر الذين لم يذهبوا إلى صناديق الاقتراع لأنهم لا يرون فرقا كبيرا بين الاثنين ، وسيجد الرئيس الجديد نفسه أمام ملفات عالقة بعضها بالغ الخطورة مثل الملف النووي والعلاقات الإيرانية –الامريكية والتي لا تجدي معها الاستناد الصرف إلى الايديولوجيا فضلا عن القضايا المتعلقة بايجاد فرص العمل وتشييد البنية الأساسية وتنمية المناطق النائية.

أن الشباب الذين يشكلون أغلبية الناخبين الإيرانيين هم الذين أوصلوا نجاد إلى كرسي الرئاسة لأنه توعد الأغنياء وفتح أمام الشباب بوابة الأحلام.

ومن هذه الزاوية فإن تجربة نجاد القادم من زاوية الإمام الخميني الذي كان لا يملك سوى حصيرة من الجريد وبجانبها فراش مطوي ، قد أكدت خلال توليه منصب أمين العاصمة طهران أنه محارب جيد للفساد ، ومتحمس أكبر في الاجتهاد.

وقد يكون من دهاء التاريخ أن يمسك المحافظون الاكثر حماسا بجميع مفاصل الحكم والتشريع ليتضح الخيط الأبيض من الخيط الأسود لأن من المستحيلات – وجود سيفين في غمد واحد.

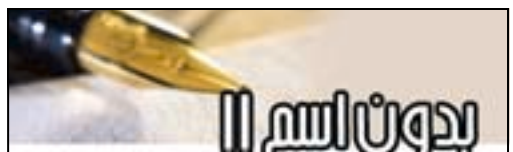

غدير الحسين

امتحانات.. هوت لاين «٢»

■ توقفنا البارحة عند موجهي التربية وعدم مطالبتهم بتحسين أوضاع المدارس التي يقومون بجولات ميدانية تفقدية فيها، والحقيقة أن الأوضاع في كافة مدارس الجمهورية ودون مبالغة لا تسر الخاطر، فلا توجد مدرسة واحدة تتوافر فيها كاف الشروط والمواصفات التي تجعلنا نرتقي بها ونطلق عليها اسم مدرسة نموذجية ورغم أني لم أناقش أوضاع الطالب بشكل كاف إلا أني سأتحدث اليوم عن المعلم، ذلك أنه وصلني بعض الردود أحدها جاء من أحد المعلمين، وبطبيعة الحال فوضع المعلمين ليس بخاف على أحد، فدون التحدث عن الراتب الضئيل الذي يتقاضاه المعلم وشروده الدائم أثناء الحصة (لاحظوا المعلم شارداً يفكر في إيجار البيت والمصاريف والطالب شارد يفكر متى تنتهي الحصة) ناهيك عن عدم اتساق العلاقة بين الإدارة والمعلم الذي يأتي إلى المدرسة يعاني إحباطاً شديداً حتى القليل جداً من أصحاب الضمير لا يجدون الدعم أو التشجيع الكافي من الإدارة والوزارة على حد سواء، يقول الأستاذ الذي طلب عدم ذكر اسمه:

كيف أعطي وأنا لا أجد من يعطيني أقوم بمجهود هائل طوال العالم، ولا تعطينا الوزارة أية أهمية، أما الراتب فمن يد أمين الصندوق إلى يد المؤجر، والباقي تأخذه فواتير الماء والكهرباء، وبدلاً من أن أقضي بقية وقتي في التحضير للدروس ومراجعة وتصحيح أوراق وواجبات الطلاب أجد أنني مجبر على الخروج للعمل في وظيفة أخرى –إن شاء الله- أبيع بطاطا على عربية، المهم اصرف على بيتي وأولادي، كيف أستطيع الذهاب إلى المدرسة بقلب مرتاح وفكر مطمئن، هذا غير التعسف الشديد الذي نواجهه من إدارة المدرسة ومدير المدرسة الذي يكيل بمكيالين للمدرسين، وغير أوضاع الطلاب وازدحام الفصول، كيف أقدر أن أسيطر على مائة وثلاثين طالباً موزعين على الأرض وعلى الطاولات وفوق النوافذ، صوتي لم يصل لآخر الفصل، كيف أشرح وكيف أتابع الواجبات، وكيف أتابع مستوى الطالب من اصله إذا كنت مش قادر أحفظ أسماء طلابي، كيف أعرف مستواهم، الحكاية مش حكاية ضمير، الحكاية احنا تعبانين وأوضاعنا زفت، التدريس بالنسبة لنا أصبح مجرد أداء وظيفي بحت زينا زي غيرنا في بقية الوظائف الذي يجلسون فوق المكتب من غير شغل وآخر الشهر يستلمون رواتب أحسن منا، بصراحة احنا بنشتغل على قد الراتب اللي يجيبوه، حتى لو في مدرس يحب التدريس وأوضاعه المالية جيدة، فالوضع في المدرسة يصيبه بالإحباط، لا فصول زي الناس ولا إدارة متفهمة ولا وزارة مهتمة، بصراحة أنا لا ألوم الطالب، أنا ألوم الأوضاع كلها، أما المصيبة الكبيرة لما نشوف المعلمين الأجانب، يستلمون رواتبهم بالدولار، حتى لو على حساب دولتهم، طيب ليش الوزارة عندنا ما تشوف أوضاعنا، يرتبوا أوضاعنا وبعدين لنا كلام ثاني).

شكري الشديد للأستاذ الفاضل لاهتمامه بالأمر وتوضيح وجهة نظره، يتفق معه معلم آخر غير أنه يضيف أولياء الأمور):

هذا فلان وهذا علان، حتى لو غلط ابنه ما أقدرش أتصرف معه لأنه "السيد الوالد" با يجي أو با يرسل أحد يتصرف معي بطريقة الكل يعرفها والوزارة واقفة تتفرج، ما عد فيش للمعلم أي قيمة أو هيبة أو حتى احترام، أما في المدارس الخاصة فأكثر الطلاب يقولون احنا جايين ندرس بفلوسنا وإذا رسبوا يجي أولياء أمورهم يعملون مشكلة والإدارة تقول نجحوا الطلاب عشان سمعة المدرسة، وأنتم تقولون ما عندناش ضمير.

الحقيقة أن حديث الأستاذين الفاضلين قد أصابني بالإحباط ورغم أني على علم مسبق بالأوضاع المتردية التي يعانيها المعلمون في بلادنا وصراعهم بين التفرغ لأداء رسالتهم السامية وبين البحث عن لقمة عيشهم، في حين يحظى المعلم في أغلب دول العالم باهتمام أكبر باعتبارهم المسئولين عن بناء الأجيال القادمة، وبالتالي يعول عليهم بناء مستقبل الأمم والشعوب، في اليابان مثلاً أصدر الإمبراطور الياباني قراراً يقضي بأن كل معلم هو بمرتبة ولي عهد، أما في بقية الدول المتقدمة فالمعلم لديهم يحظى بمكانة خاصة وامتيازات عديدة، كل هذا كي يستطيع التفرغ لأداء مهمته في بناء الأجيال وتعليم النشء.

يبقى السؤال الذي يطرح نفسه: إلى متى سيظل الصمت هو الرد الوحيد لوزارة التربية والتعليم؟؟؟

وما زال الحوار مفتوحاً والنقاش دائراً.. وللحديث بقية